**موقع الطائفية في المجتمع اللبناني**

* المصدر: أرشيف "النهار"

* جريدة النهار 15 أيلول 2019 | 06:30

* [Aa](https://www.annahar.com/article/1028671-%D8%A3%D8%B1%D8%B4%D9%8A%D9%81-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%87%D8%A7%D8%B1--%D9%85%D9%88%D9%82%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A7%D8%A6%D9%81%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86%D9%8A)

نستعيد في [#نهار\_من\_الأرشيف](https://www.annahar.com/keyword/%D9%86%D9%87%D8%A7%D8%B1_%D9%85%D9%86_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%B4%D9%8A%D9%81) مقالاً كتبه محمد السماك في "النهار" بتاريخ 2 تشرين الثاني 1995، حمل عنوان "موقع الطائفية في المجتمع اللبناني".

ثمة امور قد تبدو عادية في بنية المجتمع اللبناني. غير ان دراسة هذه الامور عن كثب، تطرح علامات استفهام كبيرة حول اذا كانت صيغة العيش المشترك التي تشكل العمود الفقري للوجود اللبناني ولرسالته الى العالم، في مأمن من النتائج التي لا بد ان تترتب مستقبلا اذا استمرت هذه الامور على ما هي عليه الآن. فالخلاف حول توحيد الجامعة اللبنانية ليس سوى مظهر واحد من قضية بالغة التعقيد والدقة. ذلك ان كل فرع من فروع الجامعة يحمل طابع المنطقة التي أُنشئ فيها، طائفيا ومذهبيا واجتماعيا وحتى ثقافيا. وسواء اعتمد شعار "التوحيد من دون تجميع" او شعار "المركزية في حرم واحد (الشويفات)"، فان التباينات الواسعة بين هذه الفروع تعكس في جوهرها التمايزات التي قامت عليها الجامعات العديدة في لبنان، من جامعة الكسليك - المارونية، مرورا بجامعة البلمند - الارثوذكسية - وانتهاءً بجامعة بيروت الاسلامية التي اعلن عن انشائها سماحة الشيخ محمد مهدي شمس الدين رئيس المجلس الاسلامي الشيعي الاعلى. البنية التحتية لهذه الجامعات وهي المدارس الثانوية والابتدائية (وحتى دور الحضانة) تقوم اساسا وفي الدرجة الاولى على قاعدة التباينات الطائفية والمذهبية في المناطق اللبنانية المختلفة: - من مدارس المقاصد الاسلامية الى المدارس الكاثوليكية، والانجيلية، والارثوذكسية الى آخره. فالمدارس الاسلامية تكاد لا تعرف طالبا مسيحيا واحدا. اما المدارس المسيحية فان نسبة الطلاب المسلمين فيها تكاد لا تذكر (الا استثناء). يزيد الامر تعقيدا ثلاثة امور جوهرية: الامر الاول: انكفاء المدارس الرسمية وتعثر عملية تطويرها وتأهيلها، حتى تتمكن من منافسة المدارس الاخرى في استقطاب اكبر عدد من الطلاب اللبنانيين. الامر الثاني: عجز الدولة حتى الآن عن ابتداع صيغة توفّق بين حرية التعليم التي نص عليها الدستور وتوحيد البرامج التعليمية في المدارس المختلفة. الامر الثالث: عدم توافر الجرأة السياسية الكافية لتطبيق ما ورد في اتفاق الطائف لجهة وضع كتاب معتمد حول التربية الوطنية وتوحيد كتاب التاريخ. فلا يزال البطل هنا يُصوَّر مجرما هناك، الامر الذي يحول دون ردم الهوة الثقافية الوطنية بين ابناء جيل ما بعد الحرب في لبنان. لا شك في ان ثمة امورا عدة اخرى تزيد هذه الهوة اتساعا. فالمؤسسات الشبابية من جمعيات كشفية واندية رياضية تقوم ايضا على قاعدة طائفية. فهناك الكشاف المسلم والكشاف المسيحي، كما ان هناك الكشاف الدرزي، والكشاف الارثوذكسي الخ... ولا تعرف سوى محاولات محدودة جدا وخجولة لاقامة مخيمات مشتركة تجمع ابناء الجيل الواحد الذين باعدت بينهم الحواجز الامنية - والنفسية - التي استمرت اكثر من عقد ونصف العقد من الزمن!... يتمثّل الوجه الآخر لهذا الواقع المؤلم في الطابع الطائفي ايضا للعديد - بل لمعظم - الاندية الرياضية بمختلف اختصاصاتها. ويكفي ان يُذكر اسم ناد ما حتى تتحدد في الذهن الطائفة التي يمثلها سواء كان ذلك في ميدان كرة القدم، او كرة السلة، او المصارعة، او السباحة او غيرها من النشاطات الرياضية الاخرى. والتنافس الرياضي سرعان ما يتحول تنافسا طائفيا، يعكسه سلوك الجمهور المتفرج في الملاعب. ذلك ان انتصار فريق ما او هزيمته، يصوَّر كأنه انتصار لطائفة الفريق او هزيمة لها. وهو امر يعمّق من الهوة في المجتمع الاهلي التي لا بد من ردمها من اجل اقامة صرح وطني مشترك. وتكاد مؤسسات الجيش اللبناني وقوى الامن الداخلي (درك- شرطة - امن عام) تكون المؤسسات الوحيدة التي يتم فيها الاختلاط الشبابي بعمق وفاعلية. واذا صودف واصيب لاعب ما بأذى استدعى نقله الى المستشفى، فانه لا ينقل دائما الى اقرب مستشفى، بل الى المستشفى الذي يخص طائفته. فالمستشفيات، وإن كانت مفتوحة امام كل المرضى من كل الاديان والمذاهب، الا انها تبقى في هويتها الطائفية وفي اسمها الطائفي جرسا يرن باستمرار في عقل المريض وضميره (وفي عقل عائلته وضميرها) مذكرا اياه بانه يسلّم امر علاجه وسلامته وتاليا حياته لرعاية من غير طائفته. فمن المستشفى الاسلامي، الى مستشفى القديس جاورجيوس، الى مستشفى دير الصليب فمستشفى فاطمة الزهراء، ومستشفى بيت الرب (اوتيل ديو) ومستشفى المقاصد الاسلامية وغيرها... هذه المستشفيات خلافا لرسالتها الانسانية السامية التي تقوم بها بكل جدارة وترفّع، تشكل من خلال اسمائها ورموزها وشعاراتها الدينية، حواجز وهمية يحتاج تخطيها الى مقدار من الجرأة الادبية غير المتوافرة دائما. والمستشفيات ليست وحيدة في هذا الامر. فالمؤسسات الاهلية الاخرى التي تتعاطى الشأن الاجتماعي الخيري والانساني تكاد تكون مغلقة على رعاية ابناء الطائفة التي تنتمي اليها، من دور الايتام وحتى دور العجزة، وتحرص هذه المؤسسات على ابراز هويتها الطائفية - وحتى المذهبية - بكيفية استقطابها لابناء الطائفة وكيفية استبعادية للآخرين. ويغيب عن نشاطاتها الحد الادنى من الانفتاح الذي يمكن تحقيقه من خلال تنظيم لقاءات مشتركة بين نزلاء هذه الدور. وكم يبدو الامر جميلا لو تنظّم لقاءات ثقافية ورياضية وترفيهية في مناسبات الاعياد الوطنية والدينية - وما اكثرها - تجمع بين ايتام او بين مسنّين من هذه الدور المختلفة. ان عدم مبادرة الدولة حتى الآن الى اقامة مؤسسات من هذا النوع، شجع القطاع الاهلي على المضي قدما في ملء الفراغ. وقد ادت حيوية المجتمع اللبناني والتنافس بين الطوائف على تقديم المساعدة والرعاية لابنائها، الى قيام مؤسسات نشيطة وفاعلة تتمتع بمقدار عال من الحيوية والفاعلية. وربما يكون نجاح هذه المؤسسات الاهلية وراء انكفاء الدولة نفسها عن اداء هذه المسؤولية الكبيرة. غير ان المشكلة تكمن في عدم وجود جسور بين هذه المؤسسات للتنسيق التربوي والتعاون الاجتماعي. طبعا لا تقتصر هذه الظاهرة على المؤسسات والجمعيات الاهلية الخيرية والاجتماعية، ولكنها تشمل وبصورة اساسية ايضا الجمعيات السياسية وخصوصا الاحزاب. خرجت الاحزاب من الحرب، مهيضة الجناح، منقسمة على نفسها، مطعونا بصدقيتها، وقد تساوت في ذلك الاحزاب الطائفية مع الاحزاب العلمانية. فالفئة الاولى اعطت هوية طائفية غير صادقة وغير واقعية للحرب اللبنانية. وبعد ان وضعت الحرب اوزارها، بدأت هذه الاحزاب من خلال عملية نقد ذاتي تتسم بشيء من الجرأة الادبية، اعادة النظر في عقيدتها بالتحول من الطائفية المغلقة الى الوطنية المتفتحة. ومع الامل في ان تتمكن من تحقيق تقدم على هذا المسار، فان عملية التحول لم تخطُ خطوتها التغييرية الاولى بعد سواء على صعيد القاعدة او على صعيد القمة المركزية. اما الفئة الثانية فانها تصطدم بواقع عقيدي جديد. ذلك ان سقوط الشيوعية في عقر دارها ادى الى انحسار حضور الحزب الشيوعي في لبنان، كما ان تضمين وثيقة الوفاق الوطني في الطائف نصا يقول ان لبنان وطن نهائي لجميع ابنائه، ادى الى رسم علامة استفهام حول حدود التجاوب مع شعارات الاحزاب القومية كالحزب القومي الاجتماعي، وحزب البعث العربي الاشتراكي وغيرهما. في المحصلة الاخيرة، فان الاحزاب اللاطائفية تعاني فوق انقساماتها على نفسها، اهتزازا في عقيدتها. وهي اساسا لم تتمكن من توظيف لاطائفيتها لتصبح احزابا وطنية الا في اطار ضيق ومحدود خلافا لطموحات قياداتها. اما الاحزاب الطائفية مثل حزب الكتائب، فانها تعاني التآكل الداخلي كما تعاني سقوط استراتيجيتها السابقة. وهي تحتاج الى جهد كبير وشجاعة اكبر حتى تتمكن من اعادة بناء نفسها على قاعدة لاطائفية، وحتى تتبنى لنفسها استراتيجية جديدة للعمل الوطني. اين الحزب الوطني؟ على ان اكثر ما يلفت النظر هو عدم ولادة حزب وطني جديد يخرج من رحم اتفاق الطائف، ذلك انه لم يتكوّن مع الاسف رأي عام حول هذا الاتفاق، يتحلق حوله، ويتمسك به، ويعتبر الدفاع عنه قضية وطنية جامعة من الدرجة الاولى. والثقافة الشعبية تجهل الكثير عن مضمون هذا الاتفاق، حتى بات ينظر اليه كأنه مجرد اتفاق لوقف اطلاق النار، وليس ميثاقا وطنيا لبناء دولة جديدة على اسس جديدة. ان المسافة بين ان يكون اتفاق الطائف حالا شعبية وطنية شاملة، او ان يكون لقيطا يخجل منه حتى آباؤه، هي مسافة كبيرة. لم يبذل اي جهد حقيقي لخلق حال من الوعي العام بحيث يصبح هذا الاتفاق مكسبا وطنيا يدان كل من يتجاوزه او يقصّر في تطبيقه. وتاليا لم تفرز مرحلة ما بعد الحرب حركة تنظيمية لتيار جديد يجسّد دروس الازمة الدموية التي مرّ بها لبنان، ويعبّر عن روحية الوفاق الوطني والعيش المشترك. هناك تجمعات عفوية عدة قامت في مناطق لبنانية مختلفة تشكل روافد لهذا التيار وهي تحتاج الى مبادرة تجميعية وتنظيمية في ظل قيادة استقطابية محترمة. وهذان الامران لم يتوافرا حتى الآن. كان يمكن للاعلام ان يلعب دورا اساسيا في هذا الاتجاه، غير ان ظاهرة المحطات الاذاعية والتلفزيونية التي قامت خلال الحرب، والتي استمرت بعدها نهجا وفكرا، بدت في طبيعتها غير مؤهلة وتاليا غير قادرة على الارتفاع الى المستوى الذي يحتمه اداء هذا الدور. ولا يحتاج المرء الى كثير عناء لتصنيف الولاءات الطائفية لهذه المحطات، او لتحديد العواطف الطائفية حتى للعديد من الصحف والمجلات. من المؤسف ان بعض الاجهزة الرسمية مثل المجالس البلدية سقط في مطبات هذا الواقع من خلال اختيار اسماء الشوارع المستحدثة او من خلال تعديل اسماء شوارع قديمة. ففيما يغلب على اسماء هذه الشوارع في الجزء الغربي من بيروت مثلا طابع اسلامي وعربي، تبرز اسماء الشوارع في الجزء الشرقي منها بلون آخر. ومن شأن ذلك تنمية الاحساس - في العقل الباطن - على الاقل بتمايز العواطف واختلاف الولاءات وتباين سلم القيم. ان الاجراءات التي تؤول الى تحديد الهوية الطائفية لاي منطقة من مدن لبنان او بلداته من خلال اسماء الشوارع امر يفتقر الى الحكمة، ويعكس عمق تجذّر المرض الطائفي في البنى النفسية والثقافية. فقد كان ممكنا، ولا يزال، التعرف على الهوية الطائفية لمواطن ما من اسمه، او من اسم عائلته، او حتى من لكنته او لهجته، او من محطات كلامية خاصة في خطابه، ومن السذاجة الادعاء الآن بان هذا الامر قد تغير او تراجع. هكذا تبرز التباينات والتمايزات والانقسامات الطائفية افقيا وعموديا في بنية المجتمع اللبناني وعلى كل صعيد. لم يبذل جهد حقيقي بعد لازالتها او للتخفيف منها؛ بل على العكس فقد ازداد الشرخ عمقا من خلال عمليات التهجير والفرز السكاني، ومن خلال قيام تجمعات تجارية على قاعدة هذا الفرز وجغرافيته الديموغرافية الجديدة، وكذلك من خلال قيام شركات مساهمة - مصرفية وتجارية وصناعية - تكرّس هذا الفرز في البنية الاقتصادية التي بدأت تتنامى بعد الحرب. كان لا بد من تصوير هذا الواقع بكل ما يتسم به من مرارة ومن عدم رضى للتأكيد على امر اساسي مهم، وهو ان واقعاً من هذا النوع لا يمكن تغييره بالالغاء ولا يمكن معالجته بالبتر. ذلك ان النسيج الاجتماعي اللبناني يتألف اساسا من خيوط طائفية محبوكة بصنانير النظام نفسه. ان سحب اي خيط يؤدي حتما الى تفكك بقية خيوط النسيج. وتاليا فان الغاء الطائفية يتطلب نسج مجتمع جديد. وهذه عملية يحتاج تحقيقها الى توافر عدة عوامل اساسية، في مقدمها الارادة الجامعة التي يجب ان تكون تعبيرا عن اقتناع عام بان اللاطائفية افضل حالا. وهذا بدوره يحتاج الى عملية تثقيفية مبرمجة طويلة المدى. باعدت الحرب الداخلية بين الطوائف والمذاهب والمناطق وأُسيء استخدام التباينات الطائفية بشكل مدمر، تكرّس ذلك في قيام مجتمعات جديدة باعدت بينها الحواجز والمخاوف. بعد الطائف، وعلى رغم مرور سبع سنوات على اقرار وثيقة الوفاق الوطني التي تنص على العمل على الغاء الطائفية، لم يبذل جهد كاف لتحرير الذاكرة المجتمعية مما علق فيها من صور وتصورات طائفية سلبية. لا تساعد مشاعر الاحباط والاستياء ومواقف الانكفاء والمقاطعة على محو هذه الصور او تجميلها، بل على العكس فانها تؤدي الى تكريسها وتثبيتها، وتاليا فان عرقلة مسيرة الوفاق الوطني تجعل من استئصال الطائفية عملية اكثر صعوبة واشد تعقيداً. ثمة علاقة مباشرة بين الثابت الطائفي والمتحرك الانساني، جيلا بعد جيل. وكلما طال الزمن تتقعّر المشاعر الطائفية في نفسية الجيل الجديد وتنعكس تاليا على سلوكه وخياراته واولوياته المستقبلية ولأن هذه المشاعر ليست ورما يمكن استئصاله، ولا عضوا يمكن بتره، انما حال كلية في العقل والقلب معا، فان التعامل معها يتطلب تفهما لاسبابها، وتفاهما على مبدأ ازالتها وحكمة في اختيار الاسلوب والمنهج المناسبين لاداء هذه المهمة الوطنية الصعبة. الانتقال من الطائفية الى اللاطائفية عملية تغييرية ذات طابع ثوري. في مثل هذه الحال من التغيير فان المجموعات الاهلية بكل ميراثها الطائفي (والذي كان ملاذها في مراحل الازمات) قد تواجه تحدي اللاطائفية باستجابات متعددة لا يستغرب ان تأخذ احيانا اشكالا بدائية لا تتفق مع مقتضيات العصر والتطور؛ من هذه الاشكال محاولة التخندق وراء الذات ورفض التغيير خوفا من فقدان خصوصيتها الثقافية، وهي خصوصية يصعب في كثير من الاحوال تعريفها وتحديدها؛ ومنها اللجوء الى تدعيم النزعات المتطرفة في الطائفة في محاولة يائسة لسد الطريق اما تغيير يبدو لها كأنه يتحقق بالفرض وليس بالاختيار. وكما يرى عالم الاجتماع السويسري جان زيغلر فان "تحديث بنية المجتمع (اقتصاديا) غالبا ما يُحيي سلفية الذهنيات". بعد الطائف، يعكس منطقان فكريان مختلفان اجواء المناخ السائد في لبنان. يتشبث المنطق الاول بالاطر الفكرية السابقة للطائف والتي توالدت في مرحلة الحرب الداخلية، ويزعم ان الطائفية قادرة ليس فقط على وصف الواقع اللبناني، انما على فلسفة استمراريته والتنبؤ بمساره المستقبلي. اما المنطق الثاني فيرى ان هذه الاطر الفكرية قد حكمت على نفسها بالموت لانها جرّت لبنان الى الحرب الداخلية، ولانها استُخدمت كثغرات لتسلل قوى خارجية اقليمية ودولية وظّفت الاقتتال اللبناني لحسابات غير لبنانية. وتاليا فان لبنان في حاجة الى اطر فكرية حديثة تكون اكثر قدرة على اعادة تركيب المجتمع على اسس من العدالة والمساواة واحترام حقوق الانسان. لا بد من احترام امرين اساسيين لتحقيق عملية الانتقال التغييري في لبنان: الامر الاول هو عدم اسقاط الاطر الفكرية الطائفية بقرار "مقصلي". ذلك ان هذه الاطر تتمتع بخلفية فكرية تراكمية، وبمصالح اقتصادية متشابكة وبنى اجتماعية عميقة الجذور. الامر الثاني هو عدم فرض الاطر الفكرية اللاطائفية بقرار "تتويجي" ذلك ان هذه الاطر الناهضة على شرعيتها، تحتاج الى مرحلة طويلة من الصراع الحواري الحر والمنفتح مع الاطر القديمة المتهاوية، بحيث يلد هذا الصراع صيغة تحتضن وترعى العيش اللبناني المشترك وتقرر مساره في القرن الحادي والعشرين.